بسبب عدم رعاية وزارة الصناعة لمنشآتها

انخفاض حاد في منتجات شركة واسط للصناعات النسيجية بمليارين ونصف المليار دينار شهرياً

واسط / جبار بجاي

تعد شركة واسط العامة للصناعات النسيجية أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن من المنشأت الصناعية الحيوية في القطر التي اكدت حضورها وتفوق منتجاتها خلال السنوات الماضية واستطاعت ان تكسب رضا المستهلك وثقتة حتى صار يرى في تلك المنتجات صورة تتفوق بها على مثيلاتها التي تستورد من الخارج خاصة الملابس المحاكة والفانيلات وملابس الاطفال.

وقد أحرزت الشركة ولمرات عديدة مراتب متقدمة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بفضل إنتاجها المتميز إلى جانب حصولها على شهادات تقديرية في جميع المعارض التي شاركت فيها والتي أقيمت داخل وخارج العراق وحصلت كذلك على شهادة (الايزو) ... غير ان واقع الشركة اليوم يختلف تماما عن الامس رغم القيود التي كانت مفروضة عليها فهي الان شبة معطلة وانتاجها صار دون المستوى خاصة من حيث الكمية اذ انخفض الانتاج من مليارين ونصف المليار دينار شهريا الى ٧٠٠ الف دينار وربما يصل حتى دون هذا الرقم بكثير .

وللتعرف على واقع هذه الشركة حدثنا السيد عبد الله مخلف الراوي المدير العام للشركة حيث قال إن الشركة تأسست عام ١٩٦٨ باسم الشركة العامة للنسيج القطني وقد طرات عليها تغيرات عديدة وفي عام ٢٠٠١ تغير اسمها إلى شركة واسط العامة للصناعات النسيجية وتضم حالياً معملي النسيج والحياكة حيث يقوم معمل النسيج بإنتاج أقمشة البازة والخام الأسمر والأبيض إضافة إلى الغزول القطنية ويعتمد في إنتاج هذه المواد على القطن الخام الذي تكثر زراعته في المحافظة ، فيما يقوم معمل الحياكة بإنتاج أقمشة البوليستر والفانيلات والجواريب إضافة إلى البلوزات الرجالية والنسائية والملابس الأخرى المحاكة وملابس الأطفال ويعتمد في إنتاج هذه المواد الخيوط المشتراة من السوق المحلية أو المستوردة من الخارج.

وأشار إلى إن حجم إنتاج الشركة حالياً قد انخفض إلى ما قيمته (٧٠٠) مليون دينار شهرياً بعد أن كان قبل الحرب الأخيرة مليارين ونصف المليار دينار شهرياً وإن سبب الانخفاض يعود إلى تردي الأوضاع الأمنية وإغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية التي تدخل إلى العراق بدون ضوابط ورسوم كمركية وبأسعار مخفضة علماً إن إنتاج الشركة كان مخصصاً للجيش العراقي سابقاً حيث كان سوقاً رائجة لتصريف بضاعة الشركة علاوة على الإنتاج الجيد الذي كان يضاهي الإنتاج الأجنبي.

وأضاف كما كان لدينا مركزّ للبيع المباشر في بغداد إلا إن المركز معطل حالياً بسبب إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية والرخيصة الثمن وإن الشركة حالياً مستعدة لمنح وكالات في المحافظات بعد تأمين العقود الرسمية بين الوكيل والشركة لتصريف منتجاتها إضافة إلى إن هناك معرضاً للبيع المباشر داخل الشركة لسد احتياجات المحافظة من منتجاتها وبأسعار مناسبة ويتهافت عليها المستهلك كونها جيدة وتلائم ذوقه.

وقال لقد أقمنا علاقات اقتصادية مع الحكومة الكورية من خلال وفد قام بزيارة هذا البلد وبحثنا معهم السبل الكفيلة بتطوير الصناعة النسيجية وقد أبدت الحكومة الكورية استعدادها لإدخال التقنيات الحديثة في تطوير هذه الصناعة بعد أن تستقر الأوضاع الأمنية في العراق .

ودعا السيد مدير عام الشركة في ختام حديثه الجهات المعنية في وزارة الصناعة والمعادن إلى ضرورة أخذ دورها في حماية الصناعة الوطنية من خلال منع دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية وغالباً ما تكون من مناشئ غير معروفة ورديئة الجودة حماية لإنتاجنا الوطني إضافة إلى إن هذا الإجراء سوف يسهم في استيعاب الأيدي العاملة العراقية والعاطلة عن العمل في الوقت الحاضر ويشكل دعماً لاقتصادنا الوطني .

بدالة باب المعظم: لماذا التمييز بين المواطنين؟

أنا مواطن ابن هذا البلد لي الحق بالحصول على اشياء ضرورية في حياتنا اليومية الان. ومنها الهاتف الارضي وقدمت طلباً الى بدالة باب المعظم بعد السؤال عن وجود امكانية الحصول على الهاتف، وكان الجواب من الموظفين بأنه يوجد نصب وتوجد شواغر في كابينات المنطقة التي اسكنها واخذت استمارة ودونت المعلومات وارفقت مستمسكاتي بالمعاملة وارسلوني الى بدالة العلوية (الحاسبة) ودفعت مبلغاً قدره عشرة آلاف دينار حسب الوصل الذي لدي وقالوا لي راجع بعد فترة وراجعت مرات عديدة حتى يأست من الموضوع وراجعت الموظف في باب المعظم وقال: (إذا انت مستعجل قدم طلباً الى مدير الاتصالات والبريد في شركتنا ليوافق على منحك الهاتف بعد دفعك مبلغ قدره (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة الف دينار ويسمى ذلك نصب الهاتف السريع) وذهبت لمواجهة المدير وقالوا لي ان المواجهة فقط يوم الخميس وذهبت في الموعد المقرر وواجهت المدير وقال لي ليس لديك الضوابط والشروط وقلت أي ضوابط وشروط؟ قال نحن نمنح الهاتف الارضي فقط الى مدير او مهندس او ضابط او طبيب فلا حق لك، وقلت له لماذا؟.. ألست أنا مواطناً عراقياً أعيش واخدم في هذا البلد وهل هؤلاء عراقيون وأنا جئت من (بومباي) وقلت له كل أنسان يعمل من موقعة مهما تكن صفته الوظيفية. ونحن في عهد ديمقراطي وهل المواطنة درجات؟

والديمقراطية تعني عدم التمايز الطبقي والعرقي والمذهبي.. ولماذا تحاولون ان تنزعوا المواطنة من الانسان واني بحاجة للهاتف لأتصل عند الضرورة بهذه الشرائح التي ذكرتها احتاج ان أتصل بمدير الكهرباء واستفسر منه عن برمجة الكهرباء مثلاً واحتاج ان اتصل بالطبيب واحتاج ان اتصل بضابط الشرطة لاخباره عن حادث سرقة او عن حادث قتل او اخبره عن حادث زرع لغم في زماننا هذا، ورد علي يا أخي الهواتف مضروبة.

المواطن شاكر محمود صالح/ بغداد ..

في قضاء المسيب

اهمال واضح للخدمات البلدية.. والحاجة الى التفاتة جادة من قبل المسؤولين

بابل-مكتب المدى

تردي واقع الخدمات في قضاء المسيب ينغص على ابناء المدينة حياتهم، ولم يستطع الانتعاش النسبي الذي طرأ على مداخيل المواطنين تقليل حجم معاناتهم، فالماء والكهرباء والمجاري والبطالة وتدهور الوضع الامني وفوضى السيارات وامتلاء الشوارع بالاوساخ والقاذورات باتت ثوابت على ألسنة المسيباويين وهم يتحدثون عن مدينتهم، والمسيب من الاقضية الكبيرة وهو ثاني اكبر قضاء في محافظة بابل، وقد اهمل النظام السابق هذا القضاء بسبب مشاركة اهله في الانتفاضة.

كما اهملته قوات الاحتلال وسلطة الائتلاف المؤقتة والسلطة المحلية والمنظمات والمؤسسات الانسانية بحجة عدم استقرار الوضع الامني.

ولا يلقي ابناء المسيب اللوم على ادارة القضاء في سوء الخدمات ولكنهم يشيرون الى ان قضاءهم بحاجة الى التفاتة جادة من قبل المسؤولين في المحافظة والدولة.

وقد حملت (المدى) شكاوى المواطنين الى السيد عبد الحميد عبد الزهرة حسن قائممقام المسيب، واضعة امامه السؤال الاهم:

-ما الذي قامت به ادارة القضاء للنهوض بواقع القضاء الذي هو ثاني اكبر قضاء في محافظة بابل، فيما يخص تحسين الخدمات البلدية، الوضع الامني الماء والكهرباء وحل مشكلة البطالة؟

قال: كل ما تحدثتم به عن واقع القضاء صحيح، وادارة القضاء تسعى، بما تقدر عليه، الى انتشال اهالي القضاء من الواقع المزري ولكن اليد الواحدة لا تصفق فالمسؤولية تخص الجميع بدءاً من المسؤولين في المحافظة وانتهاءاً بأبسط مواطن في القضاء. ومنذ تسلمنا مسؤولية القضاء لم نأل جهداً بالاتصال بالمحافظ السابق السيد اسكندر وتوت وقوات الاحتلال، والادارة المؤقتة والمنظمات الانسانية ومجلس ادارة المحافظة وقيادة الشرطة والبلديات والاحزاب والمنظمات والشيوخ ورجال الدين ونضع امامهم واقع حال القضاء، وبين (كتابنا وكتابكم) كانت معاناة ابناء القضاء تزداد فالوضع الامني غير مستقر ولا يوجد في القضاء سوى ١٠٠ شرطي بينما يحتاج القضاء الى ٢٠٠ شرطي آخرين.

والبلديات امكانياتها متواضعة، وتعمل حالياً في تنفيذ حملة من اجل عراق انظف واكثر اشراقاً والواقع يشير الى ان هناك اعمالاً للاعمار تجري بدون اعلامنا أو اعلام الدوائر ذات الاختصاص. فهناك للاسف غياب للتنسيق بين العديد من الاطراف، والمطلوب المزيد من التنسيق والتنظيم وتعاون المواطن العادي مع الدوائر المختصة، ولا سبيل للارتقاء بالواقع المزري للقضاء إلا بتعاون وتضافر جهود الجميع ادارة القضاء والدوائر المختصة وادارة محافظة بابل ومجلس المحافظة والمجلس البلدي في القضاء. والسيد محافظ بابل متفهم لواقع القضاء ولكن هذه هي الامكانيات وعلى الرغم من كل ذلك فنحن متفائلون بمستقبل القضاء اذا ما تعاون الجميع للنهوض به.

واخيراً فان ادارة القضاء والمجلس البلدي والمواطنين يناشدون ادارة محافظة بابل والمسؤولين فيها الى الالتفات الى قضاء المسيب للتعاون من اجل النهوض وللتخفيف من معاناتهم ومن المفارقات في واقع قضاء المسيب هو ان النواحي التابعة له تحيا واقعاً أفضل بكثير من واقع القضاء ذاته.

بريد المدى

ضمن زاوية بريد (المدى) وصلتنا عدة رسائل تبحث عن حل لها وما علينا سوى نشرها لتجد حلاً مناسباً لها من قبل المسؤولين في الدولة.

مخصصات مالية

فكانت الرسالة الأولى من طلبة الدكتوراه في كلية العلوم الإسلامية والتي جاء فيها:

نحن مجموعة من طلبة الدكتوراه في كلية العلوم الإسلامية المعينين في جامعات القطر المختلفة خصصت لنا وزارة التعليم العالي مخصصات مالية شهرية قدرها خمسة وثلاثون ألف دينار شهرياً سميت مخصصات إيفاد داخلي ومنذ اندلاع الحرب على العراق توقف صرف هذه المخصصات وبعد استئناف الوزارة عملها قامت جامعات القطر كافة بصرف هذه المبالغ اعتباراً من تاريخ توقفها واستثناء من هذا فإن كليتنا قامت بصرف مخصصات شهري تموز وآب في حين إن السنة المالية قد انتهت وإن الجامعات الأخرى قد صرفت هذه المخصصات دفعة واحدة وقد تقدمنا إلى السيد عميد الكلية بطلب بذلك فأحالنا إلى الحسابات لبيان الرأي وقد أجاب مسؤول الحسابات بأن الميزانية لا تكفي ولهذا لم تستطع الكلية عمل شيء ونرى أن نسأل إلى أين ذهبت الأموال المخصصة لنا؟ إننا إذ نوجه هذه الشكوى من خلالكم نأمل أن تصل إلى أيدي المسؤولين في وزارة التعليم العالي لكي يتخذوا الإجراء المناسب علماً بأننا لا نطالب سوى بحقنا الذي حصل عليه أكفاؤنا.

اهالي ناحية الاصلاح

ومن أهالي ناحية الإصلاح وردتنا هذه الرسالة:

بعد إصدار الأمر الإداري ٧١ في ٦/ ٤/ ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الإئتلاف المؤقتة المنحلة الذي خول المجالس البلدية صلاحية انتخاب مدراء النواحي في الفقرة ٣ من القسم ٤ من هذا الأمر اتفق أعضاء المجلس٢٠٠٤ والأشخاص الذين قاموا بهذا الاتفاق هم أعضاء المجلس البلدي في ناحية الإصلاح كل من (١. محسن عبيد فريح ٢. إبراهيم خليل كاظم ٣. شهيد نايف صالح ٤. رمضان فليح سلمان ٥. عبد علي كاظم سباهي ٦. يحيى سفيح مبارك) وقد وصل الاستخفاف بإرادة أهالي الإصلاح البالغ عددهم (٤٠) ألف إلى الحد الذي يتبجح فيه عضو المجلس البلدي (إبراهيم خليل) قائلاً: (سوف ننتخب شخصاً - طلي - على كد إدينه نحركه كيف نشاء) وصرح بهذا أيضاً رياض كريم عبد الله وهو صديقهم وكان حاضراً لأداء القسم والاتفاق.

بعد أن ضاقت بنا السبل طرقنا باب سيادتكم لفتح باب التحقيق في الموضوع وتطبيق القانون بحق من استغل وأساء استعمال القانون فأنقذونا فهؤلاء شيوخ ونساء وأطفال الإصلاح يصرخون الغوث الغوث العجل العجل.

رسالة عتب الى الاشقاء السوريين عند نقطة الحدود

ليس هكذا يعامل العراقيون

وصلت الى المدى رسالة عتب الى الاخوة العاملين على الحدود السورية مختومة بتوقيع (د. هديل توفيق الحديثي) التدريسية في كلية العلوم جامعة البصرة وبالنظر لما تحمله الرسالة من عتب والم لم يكن في الحسبان ننشرها بالنص الكامل لعل الاشقاء السوريين يطلعون عليها ويتخذون الاجراء اللازم بذلك وفي ما يلي نص الرسالة :

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد سكرتير وزارة الخارجية السورية المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اني الاستاذة الدكتورة هديل توفيق عبد الرزاق الحديثي التدريسية في جامعة البصرة واحمل جواز السفر المرقم N 335315 الصادر من مكتب جوازات البصرة في ٣٠ / ٩/ ٢٠٠٠ وينتهي في ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٤ وذلك لحصولي حينئذ على ايفاد للمملكة الاردنية الهاشمية للمشاركة في مؤتمر الحياتيين العرب. دخلت الاردن في ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٠ وخرجت منها في ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٠ (مثبت ذلك في الجواز).

شاركت ضمن فوج سياحي مع شركة الفي - بغداد لزيارة جمهورية مصر العربية بعد حصولي على تأشيرة السفر المرقمة ٣٢٦٢ والمؤرخة في ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٤ وعندما قدم المرشد السياحي جواز سفري مع بقية الجوازات ووثائق السفر للمشاركين في السفرة اصر العقيد المسؤول عن الجوازات على ان جواز سفري مزور وعندما ابلغني المرشد السياحي بذلك ذهبت الى الضابط وبمعيتي هوية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرقمة ٩٩٩٥ والمؤرخة في ١/ ١٠ / ٢٠٠٣ فضلاً عن كتاب رسمي صادر عن رئاسة جامعة البصرة المرقم ٧ / ١٧ / ٣١٧٢ والمؤرخ في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٤ -تسهيل مهمة- عند مراجعتي الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية المصرية، ولكن الضابط رفض التحدث معي بفظاظة شديدة ولا حتى النظر في الوثائق الرسمية وما زاد الامور سوءاً وتعقيداً انه وبدون علمي كان قد اشر في داخل جواز سفري بالقلم الاحمر؟ هل يحق له ذلك؟ اذ انه بهذا التصرف قد تسبب في اسقاط جواز سفر رسمي معترف به فضلاً عن حرمانه لي من السفر وبدون أي وجه حق.

وبناء على ما تقدم فإني اطالب الجهات المسؤولة بفتح تحقيق في هذا الموضوع وتعويضي ادبياً ومعنوياً عما الحقه هذا الضابط بي جراء تسرعه وفظاظته والذي يفترض ان يكون واجهة جميلة ومشرقة للبلد الشقيق سوريا.

اشكر سعة صدركم ولكم مني كل التقدير والاحترام

أ.د. هديل توفيق الحديثي
كلية العلوم/ جامعة البصرة
العراق

الى دائرة المفتش العام لوزارة المالية

ملاحظات حول سلم رواتب الموظفين الجديد

كنا نستبشر خيراً بصدور سلم الرواتب الجديد ذي الإحدى عشرة درجة إلا إنه بعد أن صدر السلم وتم تطبيقه وجدناه سلماً بائساً ويفتقر إلى العدالة ونوجز أدناه السلبيات والمساوئ وكذلك الحلول والمعالجات المقترحة.

السلبيات والمساوئ

١.إن سلم الرواتب الجديد قد ألغى جميع سنوات خدمة الموظف ومؤهله الدراسي معتمداً على العنوان الوظيفي كأساس لتحديد الدرجة ثم الراتب، علماً إن العنوان الوظيفي يأتي منحه للموظف في أحيان كثيرة ليس بالاعتماد على مدة الخدمة وتحصيله الدراسي وإنما يخضع إلى المحسوبية والمنسوبية والحزبية والعلاقات الشخصية وقوة التأثير بحيث أصبح الموظف يجد صعوبة بالغة في الحصول على حقه في العنوان ما لم تتوفر فيه (المؤهلات) أعلاه، وخصوصاً بعد عام ١٩٩١.

٢.إن النظام الجديد للرواتب قد أضر بأغلبية الموظفين واقتصر على شريحة صغيرة مستفيدة من النظام السابق.

٣.النظام الجديد للراتب قد خلق حالة من الحساسية بين الموظفين كون الفارق في الراتب أصبح كبيراً جداً وغير معقول ونضرب هنا مثلاً بسيطاً (إذا كان هناك موظفان اثنان لهما نفس سنوات الخدمة والمؤهل الدراسي ولكن الأول حصل على عنوان (مدير) والآخر (ر. ملاحظين) فإن الفارق بينهما سيكون كبيراً جداً، وهذا الفارق سوف يؤثر سلباً على عمل الموظف وحرصه على الدائرة.

٤.إن تطبيق النظام الجديد وفق العناوين الوظيفية يخلق حالة من الإرباك والفوضى الإدارية بسبب مطالبة الموظفين بتغيير عناوينهم في الوقت الذي فيه الملاك محدد بالدرجات الوظيفية.

٥.لوحظ عند تطبيق سلم الرواتب الجديد، أن الموظفين الذين كانوا ضمن الدرجات الأولى والثانية والثالثة ضمن حدود الدرجات السابقة تم تنزيلهم إلى أربع درجات بسبب عنوانهم الوظيفي، فهل من الممكن تحقيق العدالة وفق هذا السياق.

الحلول والمعالجات المقترحة:

١.إن سلم الرواتب الجديد أثبت فشله بكفاءة عالية والدليل على ذلك نسبة الاعتراضات التي تقدم بها الموظفون حيث كانت عالية جداً وبلغت ٨٠٪ وهذا دليل قاطع على غبن الأغلبية من الموظفين والمصلحة العامة تقتضي في أي قرار هو فائدة الأغلبية وهامش صغير من الضرر على الأقلية. لذا نرى أن يعتمد الشهادة والخدمة وهذا الإجراء سوف يحقق العدالة لجميع الموظفين ويقطع دابر الاعتراضات التي ترهق الإدارة كثيراً وتسبب لها مشاكل وإحراجات ليس من السهولة حلها بسبب تقيد الإدارة بالتعليمات الصادرة من الوزارة.

٢.بالإمكان تحديد الراتب بطريقة بسيطة أخرى وسوف تكون عادلة ومنصفة وهي أن يضرب الراتب الاسمي القديم للموظف برقم ما كأن يكون (الراتب الاسمي القديم × ١٠٠٠ يساوي الراتب الجديد) أو أي رقم ترونه مناسباً مع إضافة نسب معينة أو مبلغ مقطوع للموظفين القياديين.

ونأمل أن يؤخذ بأحد هذين المقترحين تحقيقاً للعدالة، هذا ولكم فائق الشكر والتقدير.

٣.لقد عملت بعض الوزارات باعتماد الراتب في ضوء الشهادة والخدمة فكان من باب أولى أن تعمل وزارة المالية بهذه السياق وهي الموجه للوزارات بهذا الموضوع.. لذا نرى أن تعمل وزارة المالية قبل غيرها.. تحقيقاً للعدالة ودفع الغبن عن شريحة واسعة من الموظفين.. وكلنا أمل أن يلقى مقالنا هذا آذاناً مصغية في الوزارة وشكراً.

عبد الرضا رحمة صادق - شركة التأمين الوطنية

الرنين والمفراس وغيابهما في المستشفيات

رحمن الجواري

المفراس والرنين جهازان طبيان مهمان يجب ان لا تخلو منهما اية مؤسسة طبية ولكن وللاسف هما غائبان في جميع المؤسسات المعنية اما بسبب عدم وجودهما اصلاً او بسبب العطلات الكثيرة التي تتعرضان لها لعدم الصيانة والاهتمام واللامبالاة.

ففي مستشفيات الجملة العصبية والشهيد عدنان ومدينة الشعب والتمريض الخاص توجد هذه الاجهزة ولكن وجودها يشبه عدمه بسبب الاعطال الكثيرة ما يجعل المريض يدور في متاهات هذه المستشفيات وطوابقها ويضطر للذهاب الى العيادات الخاصة التي تستغل هذه الظروف حتى اصبح ثمن الفحص بجهاز الرنين المغناطيسي ١٥٠ ألف دينار والفحص بجهاز المفراس ٥٠ ألف دينار في ظل ظروف لا يعرفها الا المريض وحده.

ولذلك ندعو وزارة الصحة وادارات هذه المستشفيات لتوفير هذين الجهازين في العديد من مستشفيات القطر لانهما وكما يعرف السادة المسؤولون في وزارة الصحة المصدر الاساس في تشخيص عشرات الامراض الخطرة في جسم المريض، وان يلتفتوا الى تحسين الواقع الصحي في مؤسسات الوزارة واصلاح الاجهزة المكتبية العاطلة وان يكونوا فعلاً رسلاً للرحمة وليس للنقمة ويكلفوا انفسهم بعض العناء ويغادروا مكاتبهم المبهرجة وينزلوا الى العمل الميداني ليشاهدوا العجائب والغرائب في هذه المستشفيات ذات الاسماء اللامعة وان يحاسبوا المقصر ويشكروا القائم بعمله لان المريض مبتلى فلا تثقلوا عليه عافاكم الله.

مواطن عراقي يطالب السلطات الكويتية بإعادة سفينته المحتجزة لديها قبل عام

البصرة / عبد الحسين الغراوي

محمد يعقوب يوسف مواطن من اهالي الفاو يمتهن صيد الاسماك في مياهنا الاقليمية ويمتلك سفينة يعمل عليها عدد من ابناء مدينته وفي منتصف الشهر الرابع من العام الماضي داهمته دورية كويتية من شرطة خفر السواحل واستولت على السفينة واحتجزته لديها.

ويقول المواطن ان هذه السفينة الصغيرة هي مصدر رزقي انا وعائلتي وبعض العاملين عليها وقد حاولت ان استرجعها من السلطات الكويتية من خلال مراجعاتي الكثيرة الى الجهات التي صادرتها الا انني لم افلح في ذلك سوى الحصول على وعود لا تغنيني من شيء.

ويضيف ان السفينة مزودة بـ ٢٥٠ قطعة من الشباك الخاصة بصيد الاسماك والروبيان وهي كل ما املكه في حياتي فهي مستقبل اطفالي وباب رزقهم الوحيد واني بلغت من العمر ارذله ولا استطيع ان اعمل بأية مهنة اخرى وعليه اناشد السلطات الكويتية من هذا المنبر الحر ان تعيد لي هذه السفينة الصغيرة وخاصة اني لم اقم بأي عمل يتقاطع مع القوانين والاعراف الخاصة بالصيادين ولم اتجاوز الحدود المرسومة للصيادين العراقيين.

المواطن محمد يعقوب يوسف